

التخدير بالعلاوة.. فمتي الجراحة؟

بقلم د. طارق الغزالي حرب ٢٠٠٨/٥/١٢

بينما كنت أفكر في موضوع مقالتي هذا، وقعت عينا علي مقال للكاتب الكبير الأستاذ فهمي هويدي بأهرام ٥/٦ تحت عنوان «تدخل جراحي لإنقاذ ما يمكن إنقاذه»، وظللت أبحث في المقال عن هذه الجراحة، إلي أن وصلت إلي نهايته حيث كتب سيادته «ومن ثم جاءت علاوة الثلاثين في المائة لتصبح تدخلا جراحيا عاجلا لإنقاذ ما يمكن إنقاذه قبل فوات الأوان!! انتابنتي دهشة شديدة من رأي الأستاذ الكبير - وهو الفصح اللبيب - في وصفه لهذه العلاوة التي حدد قيمتها السيد الرئيس شخصيا، بأنها بمثابة جراحة عاجلة..

حيث إن تقديري للأمر مختلف تماما.. فأنا أعتقد أن هذه العلاوة التي أعلنت فجأة، وقبل موعد الإضراب الذي دعت إليه بعض القوي السياسية بيومين، والتي تتراوح قيمتها ما بين ٢٨ جنيهاً للموظف بالدرجة السادسة إلي ١٨٠ جنيهاً لمن في درجة وكيل وزارة، هذه العلاوة هي مجرد «حقنة مخدرة» لجسم المواطن المصري المتهيج حاليا إثر الارتفاع الحاد في أسعار كل شيء دون ضابط ولا رابط..

وربما لم يكن الأستاذ فهمي ليكتب مثل هذا عن هذه العلاوة لو كان قد صبر يوماً واحداً وسمع عن تلك الزيادات المنفلتة في أسعار الطاقة وما سينتج عنها من تأثيرات، والتي ظهرت بالصدفة علي الصفحة الأولى بالأهرام يوم نشر مقاله!! حتي هذه «الحقنة المخدرة» أراد لها البعض في قمة هرم السلطة أن تكون قصيرة الأمد وضعيفة الأثر إلي أقصى درجة، ولست أدري علي وجه اليقين لماذا كان هذا التعمد في الإسراع بالإعلان عن هذه الزيادات، ليسترد جسد المواطن المصري المكدود والمتعب والمرهق وعيه بسرعة، ويفيق علي آلامه ومعاناته وأحزانه؟!

إنني كنت أتمني أن تستمر فترة «تخدير» المواطن المصري بهذه العلاوة في نفس الوقت الذي كان يجب أن يتم فيه باهتمام وجدية، الإعداد للجراحة التي يحتاجها الموظف المصري فعلاً، لعلاج الخلل الرهيب في هيكل الأجور في مصر، والتي تستلزم استئصال هيكل الأجور الحالي من جذوره التي تمتد إلي عقد الستينيات، ووضع هيكل حديث يراعي قيمة الجنيه المصري الحالية، وظروف المعيشة ويعالج ذلك التفاوت الرهيب بين الحدين الأدنى والأعلى للأجور، هذه هي الجراحة المطلوبة دون لف ولا دوران..

وهذا «الاستهبال» في وضع أجور أساسية لجميع الوظائف في الدولة حتي القيادة منها، يجب أن يوضع حد له.. مثل أن يكون راتب وكيل أول الوزارة هو ٦٠٠ جنيه، وأساسي راتب أستاذ الجامعة القديم حوالي نفس القيمة.. وأن تكون بداية تعيين المؤهل العالي ١٤٤ جنيهاً، والمؤهل المتوسط ١١٤ جنيهاً.. وكلها مبالغ تمثل في هذا الزمن عاراً يحملها المصري أينما حل، يتندرون به ويتهكمون عليه!!

وأن تكون البدلات والمكافآت وهو ما يسمونه في النظام الإداري للدولة «الأجور المتغيرة» هي المدخل لزيادة رواتب البعض وزيادة الفجوة الرهيبة بين الحد الأدنى والحد الأعلى للأجور التي يتقاضها الموظفون بالفعل إلي الدرجة التي يمكن أن تتجاوز فيها رواتب الكبار ألف ضعف رواتب الصغار في المؤسسة الواحدة، وهو وضع ليس له نظير أو شبيه في أي دولة من دول العالم المتحضر.

لقد أدت هذه الأوضاع الشاذة إلي تحرك الكثير من فئات المجتمع في السنوات القليلة الماضية، للمطالبة بكوادر خاصة لهم، مثل المعلمين والأطباء والقضاة وأساتذة الجامعات وغيرهم، وأصبح كل يغني علي ليله.. ولم تظهر حتي الآن دعوة قوية منظمة من اتحادات النقابات المهنية والعمالية المختلفة للمطالبة بوضوح وصراحة بوضع هيكل جديد تماماً للأجور الأساسية لا يقل حده الأدنى عن ستمائة جنيه مثلاً أو أكثر..

هذه هي الجراحة التي يحتاجها جسد الوطن المصري الذي لا يكون إلا بأبنائه الذين يحرصون عليه كما يحرص هو عليهم، ويحبونه كما يحبهم. ويبقى السؤال الأهم في الموضوع: ومن أين يمكن أن تمول هذه الزيادات المطلوبة بلا ممانعة، من أجل الحفاظ علي أمن هذا البلد القومي، ومن أجل مواجهة هذا الإعصار من فساد الذمم والأخلاق الذي يعصف بأخلاقيات الشعب المصري من سرقة وابتزاز ورشوة وعمولات؟!

إن الإجابة معروفة وواضحة جلية في بلاد العالم الذي يتقدم للأمام.. إنها بوجود إدارة للدولة تحرص علي زيادة حقيقية في الإنتاج، ولا تعرف المصروفات السرية والمفتوحة والتي تؤمن فعلاً بالمكاشفة والشفافية.. ولكن.. وآه من لكن هذه.. أني لنا بهذه الإدارة!!